رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٤ / ٩ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

استراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١

Strategies for conflict management and peacebuilding in the Middle East after 2011

الباحثة: اسراء حسن دلف

Researcher: Israa Hassan Delf

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

ان استراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام قد حظيت باهتمام بالغ الأثر من لدن دوائر صنع القرار الدولية والاقليمية ,وذلك بسبب تجاذب وتنافر المصالح إزاءها ، أذ نلاحظ استمرارية تصعيد الأهتمام في عملية إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة تالشرق الاوسط من قبل القوى الإقليمية والدولية ، ومن ذلك المنطلق حتمت الضرورة دراسة الموضوع بشكل علمي ليتسنى لنا معرفة طبيعة الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة الحيوية ولما لها تأثير في استراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام ، وأتساقاً مع ذلك شهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ تطورات سياسية وأقتصادية وأمنية مهمة في منطقة الشرق الأوسط ،أذ شكلت بالمحصلة أنعطافة جديدة بسبب اتساع وسرعة المتغيرات فيها ؛ أما ما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام فأن الجانب المصلحي أصبح حاضراً وبقوة وكثيراً ما تحولت تلك الاستراتيجيات أداة بيد القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها,ومن هنا أقتضت الضرورة دراسة استراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام بما يعنيه ذلك من تقاطعات ومقاربات تشكل الملامح الأساسية لسياسات الدول على مستوى الاقليم, والسياسات على المستوى الدولي على حداً سواءً, فالمصالح الطويلة المدى لجميع الأطراف سواء أعلى المستوى الدولي أم الاقليمي, ولد محفزات السلوك التصادمي من أجل تأمين المصالح الحيوية لمختلف الأطرف ,ولم ينفِ التفاوت اللافت في الهياكل السياسية لمختلف الدول بألتقاءها حول القاسم المشترك والمتمثل بالمصالح الاستراتيجية فكان السلوك السياسي للقوى الإقليمية والدولية قائماً على الاهتمام باستراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام بعد عام ٢٠١١، و عدها مفردة أساسية من مفردات التفاعل السياسي الدولي وتوظيفها وفقاً لأهدافها السياسية, وذلك ما يتعذر أدراكه بمعزل عن أي دور أساسي تقوم به الأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: "الجيوبوليتيكية"، "الجيواقتصادية"،" بناء السلام"،"ادارة الصراع "

Abstract

The strategies of conflict management and peace building have received great attention from the international and regional decision –making circles, due to the attraction and incompatibility of interests towards them, when we notice the continuity of escalating interest in the process of conflict management and peacebuilding in the Middle East region by regional and international powers, and from that standpoint It was necessary to study the topic scientifically in order for us to know the nature of the active parties in this vital region and because of the impact on the strategies of conflict management and peace building, and in line with that the post -2011 stage witnessed important political, economic and security developments in the Middle East region, as it was formed by the outcome of the new turmoil Because of the breadth and speed of the variables in them; As for the strategies of conflict management and peace building, the interesting side has become present and strongly and these strategies have often turned an instrument in the hands of regional and international powers to achieve their interests, and from here it was necessary to study the strategies of conflict management and peace building with what this means from intersections and approaches that constitute the basic features of

state policies at the level The region, and policies at the international level, both, either, the long –term interests of all parties, whether the international or regional level, was born in the stimulus of confirmary behavior in order to secure the vital interests of the various parties, and the remarkable disparity in the political structures of various countries did not deny their convergence on the common denominator represented by strategic interests The political behavior of the regional and international forces was based on interest in the strategies of conflict management and peace building after 2011, and counted it as a basic vocabulary of international political interaction and employing them according to its political goals, and this is not possible to realize in isolation from any basic role played by other parties.

Keywords: "Geopolitics", "Geodesic", "Conflict Management"," Peace building "

المقدمة

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى معظم الأطراف الدولية والإقليمية ،وتستمد تلك المنطقة أهميتها في العلاقات الدولية في منظور الدول الكبرى من اهميتها الجيوبوليكتية ،فضلاً عن الأهمية الجيوسياسية ،والجيواقتصادية ،فهذه الحسابات ذات الطابع السياسي والجغرافي والاقتصادي ليست بمعزل بعضها عن بعض ؛ بل هي أجزاء مترابطة ومتداخلة، ويؤثر كل منها في الاخر ويتأثر، وبالتالي فان أهمية منطقة الشرق الأوسط تأتي بسبب مزيج من تلك الحسابات ، وان كانت بنسب و اوزان مختلفة ،و وفقاً لتلك الأهمية لمنطقة الشرق الأوسط ونظراً لما تمر به من أزمات متتالية برزت عدة استراتيجيات لإدارة الصراع وبناء السلام في تلك المنطقة ، وعلى مستويات مختلفة لتجاوز مرحلة العجز الوظيفي الذي تمر به دول منطقة الشرق الأوسط ،لاسيما تلك التي تعاني من الازمات والاقتتال الداخلي ، وبعد ان كانت البيئة الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما قبل عام ٢٠١١ محكومة بطبيعة التفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية ، فقد تطورت تفاعلات هذه البيئة لتشهد انماطا جديدة من العلاقة بين عموم المكونات المختلفة بعد عام ٢٠١١، وهو ما اظهر العديد من المعطيات التي أدت دورا مهما في صياغة المراحل اللاحقة من تفاعلات القوى الدولية والإقليمية.

إشكالية البحث: ان وجود العديد من القوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط, وتبنيها لأنماط مختلفة من التوجهات والادوار, وتنامي القوى المؤثرة في طبيعة البيئة الاقليمية وظهور الترتيبات المتعددة الاطراف, جعل العمل الاقليمي يشهد تعقيداً وتشابكاً في الاهداف والمصالح لمعظم القوى المختلفة, وهو ما وجد صداه في عملية إدارة الصراع وبناء السلام ، الامر الذي انعكس في اختلاف الرؤى والمدركات بين القوى الإقليمية والدولية في كيفية إدارة الصراع وبناء السلام , وهو ما تفاعل مع العديد من المعطيات والحقائق التي تبلورت بعد عام ٢٠١١ , ومن ثم فأن الدراسة ومن خلال الإشكالية تحاول الإجابة على عدة أسئلة لعل من ابرزها الاتي:-

١- ما هي ابرز الاستراتيجيات لإدارة الصراع في الشرق الاوسط خصوصا بعد العام ٢٠١١

٢- ما هي الالية لبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وهل هناك ستراتيجات لبنائه خصوصا بعد العام ٢٠١١؟.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية قوامها أن استراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١ ستكون عاملا اساسيا في التقريب بين القوى الاقليمية والدولية وباقي القوى الاخرى, فكلما كانت هذه المصالح متقاربة , كانت العلاقات الاقليمية مستقرة, والعكس صحيح ، لاسيما وأن معظم العلاقات بين مختلف مكونات النظام الدولي, والاقاليم المكونة له تنطلق في حركتها المتنوعة اعتمادا على العديد من المصالح والاهداف, سواء كانت متشابهة, أو مختلفة أو كلتيهما.

المطلب الاول: استراتيجيات إدارة الصراع في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١

على الرغم من ان الملامح والرؤى الأساسية لفكرة إدارة الصراع قد ظهرت على المستوى الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ الا ان المفاهيم المتعلقة بالأمن والنزاعات والسلام على المستوى الدولي اخذت تتضح بشكل اكثر وضوحاً ، نتيجة لتغير المناخ الدولي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وانتشار أوضاع غير امنة داخل الدول وانعكاس تلك الأجواء على أداء الدولة في المحيط الخارجي فضلاً عن الاثار السلبية للأوضاع غير الامنة على تلك المجتمعات[١]،وبالتالي فأن حزمة الاستراتيجيات التي اديرتها بها عملية الصراع في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١ ليست بجديدة على المستوى الإقليمي او الدولي ، ولعل من ابرزها الاتي:-

اولاً: استراتيجية حل الصراع Conflict Resolution :تعد هذه الاستراتيجية من اكثر الاستراتيجيات طموحاً في عملية إدارة الصراع ،وفي هذه الاستراتيجية فان الايمان بحل الصراع ممكن ،وبحسب "بيتر وولنشتاين" " ان حل الصراع يتضمن توقعاً بأن يواجه اطراف الصراع بشكل مشترك جوانب الخلل لديهم، وبالتالي يجدوا طريقاً لحلها"[٢] ،وبحسب تلك الاستراتيجية فأن عملية حل الصراعات تتم اذا ما كانت النتيجة تلبي بصورة كلية الحاجات والمصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة، وينشأ ذلك الوضع عندما يتفق مختلف الأطراف على استغلال ومشاركة مورد ما، بطريقة تؤدي الى رضا الجميع والانسجام مع قيمهم ومصالحهم[٣].

وبقدر تعلق تلك الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط ،فالصراعات الداخلية في دول المنطقة بعد احداث عام ٢٠١١ تأتي تعبيراً عن عمليات التغيير الاجتماعي التي يمكن ان تكون نتاجاتها سلبية او إيجابية ،بحسب طرق إدارة الصراع ،ومدى التوافق المجتمعي حول ذلك ،لاسيما ان دول منطقة الشرق الأوسط تحتوي على صراعات معقدة ذات طبيعة بنيوية وليست سلطوية فحسب ،فمع إزاحة الأنظمة التسلطية ،تحولت التناقضات الاجتماعية التي ظلت كامنة لعقود بفعل أدوات القهر الى صراعات ظاهرة تلقى بتأثيراتها على إدارة المراحل الانتقالية ،تارة بتحويلها عن أهدافها الرئيسة ،وتارة أخرى بتأثيراتها في بنية وهوية الدولة نفسها[٤]،فعملية حل الصراع في منطقة الشرق الأوسط تفترض وجود مجموعة من الاشتراطات ،ويأتي في مقدمة تلك الاشتراطات هي الاتي:-[٥].

١. وجود توافق دولي حول مشروع حل الصراع .
٢. توافر ظرف تأريخي ملائم والاهمية .
٣. الاستراتيجية للدولة المستهدفة في عملية حل الصراع ،اذ تهتم القوى العظمى والكبرى بإعادة بناء الدول التي تتمتع بأهمية بالنسبة لمصالحها ،في حين تغض الطرف عن فشل دول أخرى غير ذات

أهمية بالنسبة لها ،وترتبط تلك الأهمية بخفض خطر وجود تهديد امني نابع من الأوضاع الأمنية للدولة المستهدفة في عمليات حل الصراعات[٦].

ثانياً: استراتيجية تحويل الصراع Conflict Transformation: تنطلق تلك الاستراتيجية من ان حل المشكلات التي تسبب الصراع هي ذاتها امر معقد ،بل غير ممكن ،ولذلك يجب التأثير في السياق المحيط للصراع ،وتغييره، وربما تغيير اطراف الصراع، ويدعوا هذا الاقتراب الى التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية بالحرب الى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية ،كما ترى تلك الاستراتيجية بضرورة تحقيق مجموعة من التحولات الضرورية في المجتمع الذي يشهد حالات صراع، وان لم يتم العمل على تحقيق تلك التحولات فستبقى عمليات العنف مستمرة[٧]، فاستراتيجية تحويل الصراع تشير الى ضرورة العمل على تغيير الأيديولوجيا او الوضع الاقتصادي او النظام السياسي لبلد ما قبل اللجوء الى حل الصراع، وهو ما يساعد على الأقل في منع تحويل الصراع الى منحنى عنيف، فمثلاً يعتقدُ ان نشر الديمقراطية هي وسيلة لمنع العنف الداخلي او الحروب بين الدول، وهذا الأسلوب في تلك الاستراتيجية يعني العمل على تغيير واحد او اكثر من عوامل المجتمع،والنظام السياسي، والقيادة، والايديولوجيا،والوضع الاقتصادي وغير ذلك [٨]،وترتبط مشروعات تحويل الصراع في منطقة الشرق الأوسط بعنصرين رئيسين: الأول: هو مدى اتساق هذه المشروعات الدولية داخلياً، و قوتها الذاتية التي تتيح لها تحقيق الهدف المطلوب من تلك المشروعات،الاخر: ويتعلق بمدى ملائمة هذه المشروعات لطبيعة المنطقة و دولها ،وقد اكدت العديد من التجارب ان مشروعات تحويل الصراع في منطقة الشرق الأوسط اغفلت طبيعة تلك المنطقة ،و مورثاتها التاريخية والعرقية ،فضلاً عن الخبرة التاريخية والثقافية لشعوب تلك المنطقة ،والتي عانت من الاستعمار طويلاً، وحفزت على النظر الى أي محاولة للتدخل في شؤونها بعدها شكلاً من اشكال الاستعمار الجديد، كما ان هناك تبايناً حضارياً بين الدول المنوط بها عملية تحويل الصراع والدول الشرق أوسطية سواء المستهدفة مباشرة ،ام تلك التي تشكل السياق الإقليمي ،وهذا الامر يختلف في حالة المانيا التي تنتمي للدائرة الحضارية نفسها للدول التي نهضت بإعادة بنائها واليابان التي لم تعان من الخبرة الاستعمارية ،ولم تحتوي ثقافتها على المانعة ذاتها المتجذرة في ثقافات دول الشرق الأوسط وقد أدت هذه العناصر مجتمعة الى اختلال معادلة إعادة البناء الدولة في الشرق الأوسط ،فلم يتحقق ما يطلق عليه التفاعل المتوازن الذي يضمن اجتماع إرادة الفواعل الداخلية والإقليمية والدولية على عملية تحويل الصراع في منطقة الشرق الأوسط ،بل تشكلت مقابل ذلك معادلة سلبية كان قوامها معطيات داخلية مختلة ،وتوازنات إقليمية مضطربة، وسياقات دولية متعارضة ومشروعات غير متسقة داخلياً[٩].

ثالثاً: استراتيجية إدارة الصراع: Conflict Management: تعبر هذه الاستراتيجية عن تصور غير طموح للتعامل مع الصراعات القائمة،فعلى مدى عقود ،بات هناك تصور بأن عملية أدارة الصراع تهتم بخفض او وقف كل مظاهر العنف والتصعيد فيه ،دون توقع حله فعلاً،وبحسب بعض الباحثين فأن للصراعات العنيفة تبعات ، لا يمكن التخلص منها،لارتباطها بخلافات في القيم والمصالح داخل وما بين المجتمعات المختلفة ،ولأنها تعمق الخلافات وتكرس نتائج يصعب تجاوزها، فالسعي الى حل مثل تلك الصراعات ،وافضل ما يمكن فعله هو إدارة

(Manage) تلك الصراعات والعمل على احتواؤها وفي بعض الحالات القاء العنف جانباً ،واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية[١٠]،فعلى سبيل المثال فان الإدارة الامريكية في سياساتها تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي تهدف الى منع المظاهر العنيفة للصراع، ويبدو منع العنف هو الهدف الحقيقي ،حتى ولو كان واضحاً ان هذا الموقف لن يطول بسبب الخلافات واثارها على الأرض[١١]،ويبدو ان الولايات المتحدة الاميركية قد توصلت الى نتيجة مؤداها ان الأوضاع السياسية والأقتصادية والثقافية السائدة في منطقة الشرق الاوسط هي المسؤولة عن أنتاج الارهاب ،ومن هذا الأساس بنيت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجيتها لإدارة الصراع في منطقة الشرق الاوسط ،فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد العنف والارهاب في العالم، ومن ضمنها منطقة الشرق الاوسط ،بحسب الرؤية الاميركية،ومن هنا تولدت قناعة لدى الادارة الاميركية بضرورة تغيير هذه الأوضاع ،لاسيما في جانبها السياسي من خلال العمل على نشر الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ولاسيما البلدان العربية، فكانت نتيجة تلك السياسات الاميركية ان طرحت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوربي عدة مبادرات لإدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الاوسط لعل من أبرزها المبادرة التي جاءت من قبل الرئيس الاميركي "بوش الابن" في عام ٢٠٠٤والتي تمحورت في أطار" مشروع الشرق الأوسط الكبير"؛ لتؤكد ان الولايات المتحدة الاميركية في عالم ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ قادرة على قيادة العالم وصياغة خارطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط فقد أرتكز المشروع على تقارير الامم المتحدة ,والتقارير العربية، وفي ضوء ذلك رأى المشروع ان منطقة الشرق الأوسط أمام خيارين[١٢].

١– خيار الأستمرار على المسار نفسه أي مسار التداعي والتخلف.

٢– خيار إعادة البناء.

وفي ضمن الخيار الثاني يقدم المشروع خمسة محاور أساسية لإعادة البناء وهي: –

أ– تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

ب – بناء مجتمع المعرفة.

ج – توسيع الفرص الاقتصادية.

د – تشجيع الاعلام الحر المستقل.

هـ – بناء المجتمع المدني.

وفي اطار عملية إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط ركزت الولايات المتحدة الامريكية في مبادرة الشرق الأوسط الكبير على ضرورة قيام دول الشرق الأوسط بعملية الإصلاح الاقتصادي من خلال توسيع الفرص الاقتصادية ،وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية انشاء صناديق عدة لتمويل ما اطلقت عليه "تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير"، ويتضمن ذلك المقترح انشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة ومؤسسة المال في الشرق الأوسط الكبير لدعم الاعمال المتوسطة والكبيرة ،وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية والشراكة من اجل نظام مالي افضل، فضلاً عن تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط الى منظمة التجارة العالمية،والعمل على انشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع

التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية ذات الطابع المشترك[١٣]، وقد أسهمت هذه الظروف في تثبيت دعائم النظام الدولي الجديد الذي نادت به الولايات المتحدة الاميركية والغرب وتطبيق الأصلاحات الأقتصادية[١٤]، فالسياسات الأقتصادية الدولية خضعت للتغيرات والتوجهات الجديدة حيث عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى تفعيل المؤسسات الأقتصادية القائمة وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في قضايا الأصلاح الأقتصادي و مواجهة المديونية[١٥],وكانت نتيجة ذلك ان ظهرت الدعوة الى تبني برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التصحيح والتكييف[**] والتثبيت الأقتصادي[١٦]،وعلى هذا الاساس وسعياً منها لتحقيق الرفاهية الأقتصادية سعت النظم الأقتصادية–الأجتماعية–السياسية على مختلف فلسفتها و ألياتها, ومنها النظم العربية الى تطبيق منظومة الأفكار ذات المسحة الأصلاحية بدرجات متفاوته وبطرق ومستويات متباينة[١٧]؛ان هذا السعي الذي قامت به النظم المختلفة في سبيل تحقيق الأصلاحات قد جاءت في ظل الضغوط الاميركية والغربية فضلاً عن المتطلبات الداخلية والأخفاقات التنموية ،فالولايات المتحدة الاميركية تسعى من خلال سياستها الدولية والأقليمية الحفاظ على مصالحها ونفوذها وكانت نتيجة تلك السياسات الاميركية مبادرة الشرق الأوسط الكبير [١٨]، والذي يعد الهدف الأساس المعلن منها تحقيق التحرر السياسي والتحول الى ألية اقتصاد السوق الحر.

أما ما يتعلق بالاتحاد الاوروبي واستراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام فأنها تُعَدُّ الأسبق من مبادرات الولايات المتحدة الاميركية في مطالبة البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط بإحداث إصلاحات سياسية تسفر عنها إعادة بناء السلام في تلك الدول، نتيجة زيادة موجات الهجرة غير الشرعية الناتجة من تدهور الأوضاع الأقتصادية,وعدم الأستقرار السياسي في بلدان جنوب البحر المتوسط وقد تجسد ذلك الأهتمام "بإعلان برشلونة" عام ١٩٩٥[١٩]،وتمخض ذلك الأعلان عن ثلاثة محاور أساسية وهي: تشكل الجوانب الرئيسة للإعلان وهي تفعيل الحوار السياسي،تعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي والمالي، وأضفاء قيمة أكبر على الأبعاد الأجتماعية والثقافية والأنسانية[٢٠]، ومن ضمن استراتيجيات إدارة الصراع وإعادة البناء الاوربية أطلقت فرنسا والمانيا مشروعاً مشتركا عام ٢٠٠٤ بعنوان "شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" وقد جسد هذا المشروع رؤية الاتحاد الاوربي للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وكيفية تغييرها وأصلاحها ؛أما أبرز ما تضمنه المشروع فهو ان مستقبل الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الاطلسيين، وعلى وجوب أجراء حوار سياسي وأمني في شأن الاستقرار وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط وان الديمقراطية ,وحقوق الإنسان, وأشاعة دولة القانون وحرية الأعلام يجب ان يكون هدف حيوي لدول المنطقة فضلاً عن أجراء إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي[٢١]، ونتيجة لتلك الاستراتيجيات المتبناة والضغوط الغربية أصبحت عملية الاصلاح قضية الساعة في المنطقة العربية،وأخذ يشغل حيزاً واسعاً في تبني الفكرة في الخطاب العربي الراهن بغض النظر عن دوافعه ومراميه[٢٢]، ولعل في مقدمة قضاياها الأصلاح السياسي ، توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات وتكريس السيادة للقانون، وتوفير الأليات الفعالة التي تمكن الأفراد من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثر به[٢٣]؛ الا ان عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الناجم عن عوامل هيكلية في المجتمعات والدول العربية قد يهدد المشاركة السياسية من خلال بروز صراعات حزبية طائفية عنيفة؛ وذلك نتيجة لعدم التكييف المتبادل بين مؤسسات الدولة المختلفة

الأمر الذي يؤدي الى ظهور فاعلين سياسيين يتأخذون من صيغة العنف المتطرف وسيلة لتحقيق المصالح والمطالب[٢٤]،وبما ان عملية إدارة الصراع قد تكون مسألة داخلية بالدرجة الأولى ؛الا ان البيئة الخارجية بما فرضته من عملية تغيير بوضعها الراهن قد وفرت أليات جديدة سهلت على قوى المعارضة التي تمثل الطرف الأخر في معادلة ادارة الصراع من التحرك بشكل لم يكن ليتحقق سابقاً بالنظر الى البيئة التسلطية التي تعيشها كثير من المجتمعات العربية[٢٥]،لذلك فقد ظهرت دعوات لتوجيه الدول العربية الى توسيع دائرة الفهم والتفاهم والتلاقي بين مكونات المجتمع من أجل بلورة الأفكار للمشروع الإصلاح السياسي لتحقيق الاستقرار السياسي[٢٦].

اما ما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، فالاخيرة بنت مقاربتها لسبل التعامل مع التحولات الجارية في المنطقة ضمن ساحتها بالمصالح الوطنية الاستراتيجية والعمل على استعادة مكانتها بوصفها دولة عظمى في بنية النظام الدولي ،مما شكل عصب المسعى لتعزيز النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وارتكزت ابرز معالم تلك الاستراتيجية على الخشية من تأثر الوضع الداخلي الروسي بموجات التغيير الديمقراطي التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، مما قد يجعلها عرضة للانفصال او احتمال نشوب صراعات عرقية ،وقومية،ودينية،تؤدي بالنتيجة الى تفكك الاتحاد الروسي ،والقلق من انتقال ارهاصات حراك التغيير الى ساحات دول اسيا الوسطى ،لاسيما الدول الحليفة لها مثل ،أذربيجان،كازاخستان،طاجكستان،وبيلاروسيا،والتحسب من دعم حراك التغيير العربي ،خشية وصول التيارات الإسلامية الى سدة الحكم، في ظل التوازن الديموغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين فيها،فضلاً عن المصالح الروسية المتنوعة في عدد من الدول العربية ،والتي يعد بعضها مناطق نفوذ لها مما يجعلها متمسكة بحمايتها ،وصد أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراقها والهيمنة عليها [٢٧]،و وفقاً لذلك لم تتبن روسيا سياسة موحدة تجاه احداث منطقة الشرق الأوسط ،بل مواقف متباينة استندت الى نهج براغماتي وفق مصالحها العليا،من دون التخلي عن مصالحها مع الأنظمة التي قامت ضدها حركات التغيير بعد عام ٢٠١١، فالاستراتيجية الروسية في إدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط تنبثق بالدرجة الرئيسة من المصالح الحيوية لروسيا في تلك المنطقة ،و يعد المستوى الإقليمي من المتغيرات المهمة في عملية إدارة الصراع وبناء السلام ،فتلك العمليات تواجه تحديات مشتركة ،أهمها التعقيد الناتج من تداخل ابعاد مسائل الصراعات الداخلية مع المستويات والابعاد الإقليمية ،وفي ضوء تلك التشابكات والتعقيدات تتوقف عملية نجاح او فشل المساعي والجهود المبذولة في عمليات إدارة الصراع وبناء السلام ،اذ ان معالجة العلاقة مع الأطراف المجاورة للدولة التي تشهد اضطرابات امنية وسياسية تكون من اقرب المغذيات للنزاعات الداخلية ،وبالتالي المساهمة في استمرار الاضطرابات ،وهذا من شأنه ان يحد من الامتيازات التي قد توفرها بيئة غير مستقرة تكون اقرب الى الهشاشة لتلك الأطراف التي قد ترتبط بحالات النزاع الإقليمي[٢٨]،فعملية إدارة الصراعات وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط تستهدف بالدرجة الرئيسة الوصول الى حالة من الاستقرار الإقليمي، فهناك عدة قوى إقليمية فاعلة تؤدي أدوار رئيسة في ايه ترتيبات امنية محتملة لعمليات إدارة الصراع وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط ولعل

ابرزها مصر ،وتركيا،والسعودية،وايران،وإسرائيل اذ تسعى كل دولة من تلك الدول ان توسع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط على حساب القوى الأخرى.

المطلب الثاني : استراتيجيات بناء السلام في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١

تشكل استراتيجيات بناء السلام احدى اهم المشكلات التي تواجه الدول التي تعاني من أزمات داخلية لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك لان السلام كمعنى يستهدف امن و رخاء المجتمعات، وهو ليس خيار سهل ، لأنه يتطلب احداث تغييرات جوهرية في سلوك الأطراف المتنازعة ،وابنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم الى التعايش السلمي مع الاخرين الذين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح، وسنتناول استراتيجيات بناء السلام في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١ فهي تدرس وفقاً لمتغيرين رئيسين، و بشكل مختصر كالاتي:-

اولاً: المتغيرات الخارجية لعملية بناء السلام: يتركز السياق الدولي لعملية بناء السلام في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١،حول ضرورة إيقاف جميع الانتهاكات للقوانين والمواثيق الدولية وضرورة حفظ حقوق الانسان وصيانتها ،في ظل وجود نزاعات حادة قد تعجز الدولة عن التحكم فيها مما يفضي الى وضع يهدد الامن والسلم الدوليين ،وبالتالي أصبحت عملية بناء السلام متسقة مع الرؤية الحديثة التي طرحتها الأمم المتحدة للسلم والامن الدوليين ،والية جديدة تعالج البيئات المتناقضة القابلة لإشعال دوامة النزاعات ،وبالنسبة للأمم المتحدة فأن لها رؤيتها الخاصة بعملية بناء السلام ،والتي ترتكز على تعزيز زيادة انخراط الأمم المتحدة في انجاز شامل ومتكامل لإرساء الامن والسلام الدوليين من خلال أربعة مراحل تبدأ بالدبلوماسية ،وتستمر بعملية صنع السلام ،وحفظ السلام وصولاً الى مرحلة بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط[٢٩].

فعملية بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١ تتطلب توافقاً بين القوى الخارجية على دعم البلد الذي يعاني من الصراعات الداخلية في مجالات اصلاح الاقتصاد،والبنية التحتية المدمرة،والمساعدة في برامج نزع السلاح ،وتدريب قوى الامن ،والحوكمة ،وتمويل برامج إعادة النازحين،على ان ذلك الدعم الخارجي يتطلب نوع من الحساسية Sensitivity ،أي بمعنى ادارك لطبيعة المجتمعات التي تعاني من الصراعات وثقافتها، والوياتها ،وذلك لكي لا تتعرض عملية بناء السلام للمقاومة عند قيام الدول الخارجية على تطبيقه ،ففي نهاية المطاف فأن من يقرر استدامة السلام من عدمه هم السكان المحليون، وحكومة بلدهم، وليست القوى الخارجية[٣٠].

و لعل احدى اهم الابعاد الاساسية للنظام الدولي الجديد هي كثافة التفاعلات الدولية بالشكل الذي عمق العلاقات بين الدول في ظل نظام الاعتماد المتبادل وعدم قدرة أي دولة بالاعتماد على قدراتها في مواجهة الضغوطات المعاصرة بالشكل الذي يفرض درجة من درجات التنسيق والتعاون فيما بينها، وفي منطقة الشرق الأوسط فأن هناك مجموعة من الابعاد صدرت على مستوى التعاون او التحالف بين دولهِ لعل من أهمها الاتي :-

١. توظيف النموذج الليبرالي لعملية بناء السلام في منطقة الشرق الاوسط: كان للتطورات الدولية والمتغيرات التي حملت في طياتها بروز النموذج الليبرالي في مقابل التداعي والسقوط للنماذج الايديلوجية

الأخرى التي شهدت انكسارات في مسارات تطورها السياسي وانحرافاً عميقا جعلها عرضة في كثَير من الأحيان لمتلازمات السقوط القيمي والفكري وحتى التأثيري في اطار العالم بالشكل الذي جعل منها انموذجاً للفشل والتداعي والسقوط وهو ما أمن لدول الغرب الفرصة لإعادة تأهيل هذه الدول واعادة هيكلتها من جديد وفق نموذج النمط المنتصر وهو النموذج الليبرالي، وهو ما يتناقض مع مبدأ مهم من مبادئ اعادة الاعمار وهو إيلاء الأهمية الكبرى للأولويات والاحتياجات المحلية كما يتعارض هذا الطرح مع مبدأ الملكية المحلية [٣١]،لقد عملت هذه الدول ومن منطق الانتصار الى محاولة الاهتمام بهذه الدول واعادة بنائها من جديد للتبشير بمنطقها الإيديولوجي الذي انتصر في النهاية في مقابل التصورات والمفاهيم الاخرى، ولذا عملت في منطق الرعاية والاهتمام بهذه الكيانات الخارجية من منطق التداعي ان توظف هذه الاحداث في سبيل فرض منطق وفكر جديد هو الفكر الليبرالي فيما تحتاجه هذه الدول هو تمكين مفاهيم بناء السلام في اطار فكري غريب يعكس مفاهيم النموذج الغربي الذي سيكون في الاطار السياسي تبِني النموذج الديمقراطي كبديل عن النموذج الشمولي [٣٢]، لذا فجوهر هذه العملية انما يدور في اطار النظرية الليبرالية.

٢. الأطراف الفاعلة بحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط: من احدى اهم إرهاصات التطور العلمي والتقني انه لم تعد حدود الأزمات الدولية محصورة بحدودها الجغرافية و مقيدة بحدود اطراف الصراع انما جعلت تطورات النزاع والصراع تمتد اثارها الى حدود غَير معقولة وهو ما عمق مشكلة العالم اليوم ،ان حدود الأزمات الدولية جعلت العالم بأسره مجالاً لتأثَيراتها وهو ما فرض تدخل دول العالم في احتواء ابعاد الصراع او تأمين التسويات الكفيلة بالشكل الذي يحد دون امتداد اثار الصراع اليها، هذا الدور الدولي ليس بالضرورة قد يكون مقبول او ايجابياً، وانما يبنى على مجالات قد تتحدد في ابعاد المساومات التاريخية او تكييف هذه الازمات للحصول على مكاسب قادمة،واذا انطلقنا من النظام الإقليمي الذي يمثل تفاعل ديناميكي بين مجموعة من الدول في اطار منطقة جغرافية واحدة حيث ان التفاعل يتم على اساس اقليمي ويتسم بالتكرار والنمطية وكثافة التفاعلات كما ان التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء[٣٣] ،وبالتالي فان عملية ممارسة القوى الدولية والإقليمية لأدوارها في منطقة الشرق الاوسط يتطلب مجموعة من الاشتراطات لعل من اهها الاتي:-

أ. تفوق الدولة نسبيا في امتلاك مصادر القوة، وهذا التفوق معناه امتلاك الدولة لأبعاد القوة الناعمة والصلبة فبقدر ما تكون الدولة قادرة على القيام بأدوار الَترغيب فأنها تمتلك القوة الكافية لممارسة ادوار الَترهيب لا سيما عندما تشترك في عمليات بناء السلام[٣٤].

ب. قبول الاخرين للدور الإقليمي ويعد هذا شرطاً اساسياً لممارسة الدولة دورها اتجاه الامن الإقليمي واعتراف الجميع بقدرتها على الاسهام في عملية بناء السلام وحفظه ، ,ومن ذلك المنطلق اوجد التدخل الدولي درجة من الحساسية لأطراف الصراع التي اعتبرت هذا التدخل لا يمكن الا ان يكون مبني على تحقيق اهداف سياسية ،هذا الامر وظفته الدول العظمى والكبرى بوصفه احد مجالات التأثير ، ولذلك

برزت تصورات او طروحات من قبل اطراف الصراع الى محاولة حل هذه الأزمات دون تدخل دولي او اشراك المنظمات الدولية كشريك محايد وغير مسيس ، وبالتالي فان عملية التدخل الخارجي قد تؤدي الى تعقيد الصراع بدلاً من حلحلته او ايجاد تسويات مقبولة من قبل اطرافه لأنه غالبا ما يكون التدخل مسيسا بغية تحقيق اهداف او يكون منحازا لصالح احد الأطراف دون الاخر ،ولذلك تم النظر الى هذا التدخل الى اعتباره شكل من اشكال التبعية او صيغة من صيغ الاستغلال الرأسمالي[٣٥] .

ت. دور المنظمات الدولية ،وقد تتوافر فيه العديد من الإشكالات لدور تلك المنظمات في عمليات بناء السلام في منطقة الشرق الاوسط ،لاسيما ان هذه المنظمات لا تسهم في اي ادوار او برامج او اعداد سياسات الا التي تتوافق مع مهامها او مسؤولياتها ولذلك فأنها في بعض الاحيان يصبح دورها محدداً او هامشياً بحكم الادوار التي تقوم بها وغالبا الصراعات في ابعادها الاساسية تدور في اطار الامن وتحقيق السلام وبناءه بالشكل الذي يعقد هذه المشكلات بدلاً من ايجاد المعالجات لها، كذلك تلك المنظمات التي تعنى بالأمن فان اغلب هذه الادوار التي ترتبط بالأمن لا تتجاوز حدود الدول المساهمة او الدول التي تتمتع بقدر كبَير من التأثير فيه، والمثال في ذلك مجلس الامن والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية فيه ، ولعل التعقيد واختلاف وجهات النظر داخل مجلس الامن اعاق في كثير من الاحيان الإدارة المتوقعة منه وهو الامر الذي دفع بالعديد من الدول للأقدام على ادوار امنية وسياسية بمعزل عن الاطار الدولي المعزز قانونيا[٣٦].

ث. منذ ان ظهر مفهوم بناء السلام ظهرت مقاربات فكرية تؤيد فكرة اعادة بناء السلام من الخارج وليس من الداخل على اعتبار ان اطراف الصراع غَير مؤهلة للقيام بهذا الدور الكبير وان الفاعلُين الدوليُين هم اكثر قدرة من الفاعلُيين على المستوى المحلي بسبب عدم قدرتهم على صنع القرار وعدم وجود مصالحة وطنية حقيقية بُين الأطراف المتنازعة، اضافة الى ضعف الجانب الاقتصادي الذي تقوم عليه، ويرى انصار هذا التوجه ان الأمم المتحدة هي الرائدة في هذا المجال، ولكن في كثير من الحالات نجد ان القوى المؤثرة كالولايات المتحدة الامريكية اخذت اكثر من منحى فيه، في حين يرى اخرون وهم انصار فكرة بناء السلام من الداخل بالتعويل على الفاعل الوطني لأنه من خلال التجربة ان الأولى أي الفاعل الخارجي اثبت فشله في كثير من المواطن واخرها أفغانستان والعراق[٣٧].

ثانياً: المتغيرات الداخلية لعملية بناء السلام: ان تشتت القدرات الداخلية للدولة لا يعني بالضرورة السير نحو الفشل او الانهيار ،أذ يمكن مواجهة ما يمكن ادراكه في اطار عملية شاملة مبنية وفقاً لاستجابة داخلية، ومقبولية دولية، والتي من شأنها معالجة المعضلات التي تفرزها التفاعلات في داخل الدولة المستهدفة[٣٨]،وبالتالي يجب وضع عدة استراتيجيات نابعة من البيئة الداخلية للدولة الخارجة من الصراعات لاتباعها لكي تتعافى ،والعمل على النهوض من الجديد ،وممارسة دورها الفعال ،ومن اهم تلك الاستراتيجيات الاتي:-

١. استراتيجيات ذات طابع سياسية: يعد هذا الجانب مهم جدا في عملية اعادة بناء الثقة بين المواطن وبين الدولة، فعلى اساس القواعد والأسس الثابتة التي يتبناها النظام السياسي يمكن الحكم عليه بانه قادر على النهوض من جديد، وتتنوع تلك الاسس والإجراءات من خلال طبيعة المؤسسات السياسية القائمة الى ماهية اولوياته السياسية وسبل ممارسته السياسية وطبيعة النهج الذي يقوم عليه وطبيعة التداول السلمي للسلطة وماهي الإجراءات التي وضعها ذلك النظام من اجل محاسبته امام الشعب، ومن هذا المنطلق يمكن وضع عده اعتبارات تعد أساسية لأي نظام سياسي يريد تحقيق نوع من المقبولية،وإنجاز عملية بناء السلام بعد الصراع ،واهمها الاتي:-

أ. عقلانية النظام السياسية او كما يسميها "هنتنغنون" "رشادة السلطة" والتي تعني هل ان النظام السياسي القائم بعد النزاع او الصراع قائم على اساس وطني؟ ويسعى الى تحقيق السلام الشامل؟ وهل يمثل كل طبقات المجتمع المختلفة ؟ وهل يسعى الى معاجلة الازمة الداخلية بين النظام والمجتمع من خلال اعادة بناء الثقة بينه وبين النخبة الحاكمة بحيث يجنب نفسه الصراع مرة اخرى والحيلولة دون عودة النزاع مرة اخرى؟ هل يتصف بالحيادية ،والشفافية [٣٩]،وهل يمكن محاسبته من خلال الاطر القانونية والسياسية والدستورية والرقابية؟ وطبيعة النظام هل هي قائمة على الفصل بين السلطات؟ وهل ان النظام السياسي ممثل حقيقي للمجتمع ولكل طبقاته واختلافاته الدينية والمذهبية والعرقية[٤٠].

ب. المشاركة السياسية: تقوم على اساس مدى ثقة المواطن بالأسس الديمقراطية المتبعة في بلده وهل تمكن النظام السياسي من بناء مؤسسات سياسية و ديمقراطية تمكنه من ايصال صوته الحقيقي من خلال انتخاب ممثلين له في السلطة التشريعية والتنفيذية ،لان النظام السياسي الجديد يحاول كسب ثقة الشعب من خلال استحداث او ايجاد اليات ومؤسسات وسبل للمشاركة السياسية في الحكم وصناعة القرار السياسي[٤١].

ت. المجتمع المدني والقوى والأحزاب السياسية: ان عملية توافر البيئة الفكرية والسياسية والقانونية يمكن ان تنشط المشاركة الحزبية الفعالة والتعددية والتنافس الحزبي الشريف وبناء بيئة سياسية ونظام سياسي قائم على التعددية الحزبية والسياسية يصاحبه مجتمع مدني فعال قادر على ايصال المطالب الشعبية الى صانع القرار او النخبة الحاكمة، وبالطبع يعتمد هذا على آليات قانونية ودستورية فعالة يمكنها تأطير المطالب الشعبية على شكل قرارات وسياسات عامة رشيدة تساعد على الاستجابة للمطالب الشعبية بالسرعة الممكنة وتجنب الصراع مع السلطة[٤٢] .

ث. مدى فاعلية المؤسسات الحكومية: يقصد بها مدى قدرة الأجهزة الحكومية المتمثلة بالوزارات والدوائر الحكومية من الاستجابة الفورية للمطالب الاجتماعية الانية او المستقبلية الملحة وكيفية التعامل معها بحذر من اجل تحقيقها او على الاقل وضع جدول زمني لها من اجل تحقيقها لتجنب الصراع او النزاع السلمي الاحتجاجي ان يتحول الى مسلح [٤٣].

ج. القانون و المواطنة: لابد للدولة الخارجة من الصراع من فرض وجودها بقوة القانون واجبار الجميع على الانصياع له والالتزام به لان وجود الدولة يعتمد على القانون وقوتها على فرضه على الجميع وارسال رسائل مباشرة بان القانون يطبق على الكل وليس على البعض ، فالمواطنون متساوون امام القانون ، بالمقابل يشعر المواطن بان الدولة قائمة وقادرة على فرض وجودها على الجميع وان الجميع مسائلون امامها ولا احد يفلت من العقاب اذا اساء الادب سواء كان على راس السلطة ام في قاعدة الهرم(٤٤).

٢. استراتيجيات ذات طابع اقتصادية : لابد للدول الخارجة من الصراعات من اتباع سياسات اقتصادية معينة تمكنها اقتصادياً، لاسيما اذا كانت تلك الدولة تتمتع بموارد اقتصادية مهمة مثل النفط والغاز او مصادر الطاقة الأخرى وحتى المنافذ و الأجواء والمطارات وكل ما من شانه جلب العوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والتي كانت سببا مباشرا في اندلاع الصراع المسلح من اجل الاستحواذ والسيطرة على مصادر التمويل هذه من قبل الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون التي استغلت ضعف الدولة اقتصادياً وتمكنت من الاستحواذ عليها بشتى الطرق غير القانونية مما يتطلب ويوجب على الدولة في مثل هذه المرحلة من اعادة سيطرتها على تلك الموارد وتقنينها وجلب عائداتها وتوزيعها بشكل متساو و وعادل على الجميع، وذلك من خلال عدة إجراءات لعل أهمها الاتي:-

أ. العدالة الاقتصادية: لابد للدولة من ان تمارس دورها الحقيقي من خلال اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على الجميع وبدون استثناء لكي تحقق العدالة الاقتصادية في التوزيع و عدم ترك او اثراء شريحة على حساب اخرى ، فكثَير من مجتمعات المناطق ترى ان تمتعها بموارد الطاقة او المياة او غيرها من الموارد الأخرى انها أولى من غيرها بها وانها لابد ان تكون لها الحصة او النصيب الاكبر منها على حساب المناطق الاخرى التي تفتقر الى تلك الموارد وهذا يعتبر خطأ فادح ، لان ذلك سبب مشكلات متراكمة كانت نتيجتها الصراع المسلح وتدمير البنية التحتية الاقتصادية للدولة وانتشار السلاح بشكل جماعي ما كان سببا في هجرة العديد من الشركات الاستثمارية التي كانت تعمل في تلك المناطق وبالتالي افقد الدولة احد اهم مواردها الاقتصادية لاسيما اذا كانت الدولة ريعية(٤٥).

ب. البرامج التنموية: يمكن لهذه البرامج والخطط التنموية من وضع استراتيجية تنموية اقتصادية محكمة تمكنها من توجيه الواردات الاقتصادية للدولة نحو المشاريع الاستراتيجية العاجلة والطموحة والقادرة على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية للبلد التي قد تكون احد اهم الاسباب في اندلاع الصراع ، ولابد من تحقيق تلك الخطط بمدد زمنية محددة وعلى ارض الواقع من اجل تجاوز مشكلات مجتمعية متجذرة مثل مشكلة البطالة والفقر والجوع والامية اضافة الى مشكلة اللاجئين والمهجرين الذين تركوا بلادهم بسبب هذه المشكلات وتمكينهم من العودة ودمجهم في المجتمع من جديد وجعل لهم دور مهم في اعادة الاعمار والبناء مناطقهم المدمرة كي يشعر المواطن بان الدولة حريصة عليه وفي نفس الوقت تكون عامل مهم في بناء الثقة بينها وبينه في المستقبل (٤٦) .

ت. التنمية الاقتصادية: عند وضع الخطط الاقتصادية من قبل الدولة الخارجة من الصراع لابد لها من وضعها وفق خطط و اطر زمنية محددة و موجهة نحو المناطق المتضررة ،فمن خلال ذلك يمكن معالجة الكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعيشها سكان تلك المناطق المتضررة ،وبالتالي تمكينهم من معالجة ما يهدد سبل العيش و توفير مصدر دخل لهم وانعاش السوق والتجارة، من خلال خطط تنموية طموحة لا تفرق بين المناطق واعتماد سياسة اقتصادية واضحة وجريئة تطبق على الجميع حسب الأولوية الاقتصادية ،و يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً ومحورياً في المجتمعات الخارجة من الصراع في عملية دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام وذلك من خلال امتلاكه لرؤوس الاموال وامكانية توفيره فرص العمل في الشركات المملوكة له،وبالتالي يمكن للدولة من امتصاص البطالة والفقر وجعلها قادرة على تنفيذ خططها التنموية [٤٧].

٣. استراتيجيات ذات طابع اجتماعي: تمثل السياسات الاجتماعية ذات الأهداف الواضحة والطموحة عنصر أساس و فاعل بالنسبة للدول الخارجة من النزاعات ،وبالتالي تكون مشرعة في عملية بناء السلام مما يؤدي الى انعكاس ذلك على مجمل التفاعلات سواء أكانت سياسية ام اجتماعية ام اقتصادية ،ومن اهم تلك الاستراتيجيات التي تتصف بطابعها الاجتماعي الاتي: –

أ. العدالة الانتقالية: يمكن من خلال اتباع اسلوب المصالحة الوطنية الحقيقية من تجاوز اخطاء الماضي التي كانت احد اهم اسباب الصراع بين فئات المجتمع بسبب السياسات الاجتماعية الخاطئة والقائمة على التمييز الفئوي والطبقي والاجتماعي بين عموم طبقات المجتمع ما سبب تفاوت طبقي واضح أدى تطور الصراع وانهيار الدولة، وعليه ومن خلال اسلوب المصالحة الوطنية الذي اثبت فاعليته في كثير من الدول يمكن تجاوز مشكلة مهمة تعيد البناء واعادة الثقة بالدولة و ابعاد من كان السبب في تأزيم الوضع العام من خلال برامج واليات سياسية وقانونية مبرمجة يمكنها تجاوز الاثار القانونية السلبية للنزاع ونتائجه(٤٨).

ب. أدارة الاختلاف والتنوع: ان اختلاف مجتمعا ما عقائدياً ودينيا وفئويا وقوميا وغيرها من انواع الاختلافات المجتمعية لا يجب ان تكون سببا في اثارة واذكاء النزاع الداخلي بين ابناء المجتمع الواحد بقدر ما تكون عامل للوحدة والقوة لتلك المجتمعات ، فالهند على الرغم من انها تتكون من الالاف القوميات والطوائف لكنها اليوم تعد في مصاف الدول المتقدمة صناعيا رغم ان تعداد سكانها تجاوز المليار نسمة، حيث انه وبالعكس من ذلك لابد لهذه الاختلافات الاجتماعية من تقوية الدولة من خلال عدم الاحتكام للهويات الفرعية انما من خلال الهوية الام الا وهي الهوية الوطنية الجامعة التي تنصهر بها كل الهويات الفرعية الأخرى ،وبالطبع فان ذلك يتطلب سياسات اجتماعية هادفة وقادرة على ادارة التنوع الداخلي ووضع الخطط المرسومة بدقة لإدارة ذلك التنوع وجعله عامل قوة وتماسك وطني لا عامل فرقة وضعف(٤٩)، وعلى الرغم من ان معظم المطالب التي تنادي بها الجماعات والأقليات في دول العالم الثالث هي؛ أما مطالب سياسية ،او أنفصالية ،او المشاركة في السلطة ،او مطالب أقتصادية كعدالة التوزيع ،ونصيب أكبر بالثروات ؛الأ ان مسألة الأقليات، وحق تقرير المصير تعد من أقصر الطرق لتفتيت الوحدة الوطنية، ولاسيما الدول التي يتكون سكانها أكثر من قومية او أقلية(٥٠)،فالعديد من دول العالم الثالث تعاني من أزمة داخلية تتمثل في عدم

وجود ديمقراطية في أنظمة الحكم،وانتهاكات لحقوق الإنسان فالإكراه السياسي والقمع فضلاً عن عدم وجود مشاركة سياسية هي سمة أساسية في تلك الدول[٥١].

ت. التعايش السلمي في المجتمع: لا بد للدولة الخارجة من الصراع من سياسة اجتماعية واضحة تستهدف الفئات الأكثر تضررا من جراء عملية الصراع وذلك من خلال تعويضهم واعادة ادماجهم بالمجتمع وتمكينهم من اداء الدور الواضح المرسم لهم واتجاههم ،وبالتالي يمكن من خلال ذلك الصاق تلك الطبقات او الفئات بالهوية الجامعة وتسهيل عملية دمجهم في المجتمع ، و من ثم يتبع ذلك خطوات سياسية وقانونية واجتماعية ومؤسسية وغيرها من الخطوات التي يمكن من خلالها اعادة بناء التعايش السلمي بين فئات المجتمعات المتضررة من الصراع ، وبالتالي تعزيز ثقافة قبول الاخر[٥٢].

ث. حقوق الانسان: ان انتهاك حقوق الانسان والتهميش الذي طال الكثَير من الفئات الاجتماعية كان احد الاسباب التي ولدت الصراع، ولأجل تجاوز أخطاء الماضي لابد من سياسات رشيدة قائمة على احترام تلك الحقوق واستعادة الحقوق المسلوبة الدستورية والقانونية لجميع الشرائح الاجتماعية[٥٣].

٤. استراتيجيات ذات طابع امني: يعد الجانب الامني السبب الرئيس في تفاقم الصراع وتجاوز حدوده لان الامن مرتبط بكافة الصعد الأخرى سواء أكانت سياسية ام اجتماعية ام اقتصادية ، فبدون الامن لا يمكن لأي قطاع اخر من ممارسة مهامه ، وسبب فقدان الامن تختل القطاعات الأخرى ، ومن اجل تدعيم الامن لابد من القيام بإجراءات مهمة من ابرزها الاتي:- [٥٤]

أ. وضع خطط أمنية محكمة ولجميع مناطق الصراع تتجاوز عقبات الماضي وتشعر الجميع بعدم التمييز وان هذه الخطط وضعت من اجلهم حتى يمكن كسب ثقة المواطن والأجهزة الأمنية ،وبالتالي يمكنها من جعل المواطن عين امينة في كل مكان اذا ما شاهد خطر يهدد حياته او المنطقة التي يعيش فيها ، وبهذه الطريقة يمكن للأجهزة الأمنية من القيام بدورها قبل حدوث الخطر ،وهو ما يطلق عليه بأسلوب الامن الوقائي.

ب. تمكين اجهزة الامن من خلال تجهيزها بوسائل حديثة ومتطورة وتقنية تمكنها من التمكين الامني ومعاجلة مكامن الخطر قبل حدوثه.

ج. تأطير السلاح ضمن القانون، أي بمعنى ان القوات الأمنية ان لابد لها من ان تقوم بهامها الموكولة لها، وذلك من خلال نزع سلاح الميلشيات المسلحة الخارجة عن القانون وان يحصر السلاح بالدولة فحسب وبدوائرها الأمنية الرسمية.

د. تأهيل القوات الأمنية وتدريبها على مبادئ حقوق الانسان والمواطنة فالامن يتحقق بالتعاون بين المواطنين والاجهزة الأمنية من اجل جعل المواطن يشعر بالثقة وأنها وجدت لحمايته وليس لمراقبته وابتزازه.

الخاتمة :

مما سبق يتبين لنا ان منطقة الشرق الأوسط قد امتازت بوجود عدة استراتيجات لادارة الصراع وبناء السلام ،وقد بطبيعة الحال قد كان نتاج طبيعي لما مرت به تلك المنطقة من مشكلات سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية القت بظلالها على جميع التفاعلات في تلك المنطقة مما افقدها الاستقرار السياسي.

الهوامش

(١). عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجارب المحلية وإعادة التأهيل المجتمعي، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٩، ص١٩٦.

(2). Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution:War,peace and the Global System,London,Thousand Oasks and New Delhi:SAGE Publications, 2022,p. 53.

. (3). John W. Burton,Global Conflict: The Domestic Sources Of International Crisis (Brighton,Sussex,UK:Wheatsheaf Books,1984),p.143.

(٤) . خالد حنفي علي،الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق مجلة السياسة الدولية:اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٥.

(٥). . داليا رشيدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي "إعادة البناء" الدولة في الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠١٧، العدد ٢٠٨، ص١٧.

(٦). Hugh Miall,Oliver Ramsbotham & Tom Woodhouse,Contemporary Conflict Resolution,p, 156.

(٧) .احمد جميل عزام، تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية"اتجاهات نظرية" ،مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،مصر، تشرين الاول ٢٠١٢، العدد ١٩٠، ص١٢.

(٩) .المصدر نفسه، ص١٧.

(١٠) . احمد جميل عزام، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(2).Yaacov Bay-siman-Tov(Ed),The Israeli Palestinian Conflict-From Conflict Resolution To Conflict Management,(New York:Palgrave Macmillan ,2007,p.45.

(١٢) . احمد ابراهيم الورتي,مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى:دراسة تحليلة مقارنة, دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع,دمشق,سوريا,ط١, ٢٠١٠،ص٢٢٣ ص٢٢٤.

(١٣) . احسان كريم شاكر،دور القوى الكبرى في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط،دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٢، ص٨٩.

(١٤). ستار شدهان شياع الزهيري,الاصلاح الاقتصادي بين الادارة الديمقراطية وادارة السوق,مجلة كلية التربية,جامعة واسط, العدد٧, ٢٠١٠, ص٨٢.

(١٥) . حازم الببلاوي,النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة,سلسلة عالم المعرفة ٢٥٧, الكويت,ب.ط, ايار ٢٠٠٠, ص١٤٠.

(*). التكييف الهيلكي: هو مجموعة من الاجراءات السياسية والمالية التي وضعها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك المركزي لمساعدة الدول على مواجهة عجزها المزمن في ميزان المدفوعات,وتختلف طبيعة المساعدة من بلد الى اخر ؛الانها تتضمن بصورة عامة قروض ومجموعة من الاستراتيجيات والشروط الهادفة الى تحسين وضع ميزانية المدفوعات عامة في البلاد ,وتتضمن الأجراءات عادة تقليص الأنفاق الحكومي ورفع الدعم عن الصناعات المحلية وخصخصة قطاع الدولة وخفض لقيمة العملة وخفض في الانفاق على الرفاه الاجتماعي وأزالة القيود عن الاستثمار الاجنبي وتهدف ايضا الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: وهي المساعدة في تأمين تمويل خارجي مستدام, تبني حصر المطالب منسجمة مع التمويل المتنوع,و القيام بأصلاحات لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. للمزيد ينظر: مارتن غريفيش,تيري اوكالاهان,المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية,مركز الخليج للأبحاث,دبي, الامارات العربية المتحدة, ط١, ٢٠٠٢ص٩٧.

(١٦) . عبد علي المعموري, أزهار الشمري,قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وأزدياد الفقر في اقطار عربية مختارة (مصر–الاردن– المغرب),مجلة قضايا سياسية,جامعة النهرين,كلية العلوم السياسية,المجلد ٣,العددان ٧–٨, ٢٠٠٥, ص١٧٩.

(٢). المصدر نفسه, ص٨٦.

(٣). ليونارد بايندر, أعادة بناء الاقتصاديات المدمرة في منطقة الشرق الاوسط, عرض أيكارت ورتز, مجلة أراء,مركز الخليج للأبحاث,دبي, الامارات العربية المتحدة, العدد ٧٣, تشرين الاول ٢٠١٠ ،ص٨٦.

(١٩). أشرف محمد عبد الله ياسين,السياسة الاميركية تجاة الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط,المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, العدد٢٦, ٢٠١٠, ص٦٧.

(٢٠). احمد ابراهيم الورتي,مصدر سبق ذكره, ص٢٤٣.

(٢١). غازي الموسى ,سقوط راس الجالوت:الحرب السادسة وابعاد الشرق الاوسط الجديد,دار كيون للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق,سوريا,ط١, ٢٠٠٦, ص١٦ ص١٧.

(٢٢). محمد عابد الجابري,في نقد الحاجة الى الاصلاح,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,لبنان, ط١, ٢٠٠٥, ص١٣.

(٢٣).صدقة يحيى فاضل,الاصلاح الحقيقي المتوازن اهم ما يضمن الامن والاستقرار في المنطقة العربية,مجلة أراء,مركز الخليج للأبحاث,دبي ,الامارات العربية المتحدة,العدد٧٩, نيسان ٢٠١١, ص٢٠, وانظر ايضا:عبد الله تركماني, التنمية في افريقيا:المعوقات وافاق المستقبل ,مجلة العربي,الكويت, العدد ٦١٢, تشرين الثاني, ٢٠٠٩, ص٢٤.

(٢٤). رعد عبوسي بطرس,أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان, في (مجموعة باحثين),حقوق الإنسان العربي,سلسلة كتب المستقبل العربي ١٧,مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,لبنان, ط٢, ٢٠٠٤، ص٥١.

(٢٥). صالح بن محمد الخثلان, السياق الدولي للأصلاح السياسي في الوطن العربي, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ١٣٠.

(٢٦). محمد محفوظ ,الحرية والاصلاح في العالم العربي, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠٥, ص١١.

(٢٧) .نوار هاشم،امجد طعمة، الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا ،ومصر،وسورية انموذجاً،مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير ٢٠١٥، ص١١٦ ص١١٧.

(٢٨) . عمر جمعة عمران، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

(٢٩) . خولة محي الدين يوسف، دور الأمم المتحدة في بناء السلام،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣، ٢٠١١،ص٤٨٩.

(٣٠) .خالد حنفي علي، مداخل محفزة لـ"بناء السلام" في مناطق الصراعات،مجلة السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: www.siyassa.org.eg تاريخ زيارة الموقع ٣١ تموز ٢٠٢٢.

(31) . yosef jabareen" conceptualizing post conflict preconstruction and reconstruction of failed states .in international journal of politics culture and society vol 2 no 2 June 2013 pp. 119 -120

(٣٢). خالد حنفي،التعافي الفعال بثُ مرونة الداخل وحساسية الخارج،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية القاهرة، مصر،العدد 213 ،تموز ٢٠١٨، ص ٧٥.

(٣٣) . مروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي السياسات الامريكية للشرق الأوسط ،المكتب العربي للمعارف،القاهرة ،د.ت،ص٣٠.

(٣٤) . هايدي عصمت كارس، ادوار القوى الاقليمية في دعم سياسات التعافي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، تموز ٢٠١٨، العدد ٢١٣، ص ١٨.

(٣٥) . رغدة البهي، المؤسسات الدولية واشكاليات التعافي الليبرالي ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، تموز ٢٠١٨، العدد ٢١٣، ص ٢٣.

(٣٦) . صدام عبد الستار رشيد، علي محمد علوان ،بناء السلام بعد الصراع، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان ٧٧-٧٨، ٢٠١٩، ص١٧٦.

(1) . Alejandro Bendana , "from peacebuilding to stateBulding:one step forward and Two Step Back",Development journal,September 2005,pp.5-20

(٣٨) . عمر جمعة عمران، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩ ص٢٠٠.

(1). Anke Hoeffler (et.al), "post-Conflict Recovery and peace bulging", World Development Report 2011: Backgrround Paper (Washington ,DC .:World Bank, October 2010),pp.8-10.

(٤٠) . صدام عبد الستار رشيد، علي محمد علوان،مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(3). Paul Collier, "post-Conflict Recovery: How Should Strategies Be Distinctive?, Journal of African Economics (Oxford: Oxford University press ,Vol.18, April 2009), pp.115-124

(4). Graham K.Brown, "Civil society Building in post –Conflict Countries" paper Published By Centre for Research on peace and Development (Brussels: Centre for Research on peace and Development,2015),pp.3-14.

(1). Janine Aron ,Building institutions in post Conflict African Economics "Journal of international Development London:JohnWily&Sons,Ltd.,Vol.15,2003), pp.471-481.

(2). Tove Gretelie (et.al.), "post-Conflict justice and Sustainable peace", World Bank Research Working Paper 4191 (Washington,D.C.:World Bank, April 2007),pp.1-10.

(1).Anke Hoeffler, Op.Cit., pp.15-26

(2). John F. E. Ohiorhenuan, "Post-Conflict Recovery :Approaches, Policies, and Partnership," Center for Research on peace and Development (CRPD)Working Paper, No4,December 2011,pp.6-16.

(٤٧) . المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ،تقرير عن وضع سياسة اعادة الاعمار والتنمية في فترة مابعد النزاعات(اديس ابابا:الاتحاد الافريقي ، حزيران) 2016 ، ص٥ ص٦.

(٤٨) . المصدر نفسه ،ص١٥ ص١٧.

(3). David Bloomfield, "Reconciliation: an Introduction",David Bloomfield,Luc Huyse(eds.), Reconciliation After Violent Conflict: A Hand Book (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2003).pp.10-15.

(٥٠) . حسين مصطفى احمد,الأقليات والأستقرار السياسي:أطار نظري, مجلة قضايا سياسية,جامعة النهرين,كلية العلوم السياسية,المجلد٥,العدد١٦, ٢٠٠٩, ص١٤٧.

(٥١) . أسراء علاء الدين نوري,العولمة وأثرها في تعميق التناقضات الثقافية في دول عالم الجنوب,مجلة در اسات سياسية, بيت الحكمة,العدد ١٩, ٢٠١١, ص٥٣.

(3) . David Bloomfield, Op.Cit., pp19-21

(٥٣) . المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ ص٢٣.

(1). Akira W.Jingushi,"Post-Conflict Sector Reform and thr Roles of Military and the police: the Case of Sierra Leone",NIDS Journal of Defence and Security (Tokyo:the national insitituteof Defence Studies,Vol.17. 1,October 2014).pp.37-59.